العنوان:	المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والمدرسة العمومية في ضوء آفاق النموذج التنموي الجديد: المرحلة الثالثة نموذجا
المصدر:	مجلة آراء للعلوم الإنسانية والاجتماعية والقانونية
الناشر:	أيوب الشاوش
المؤلف الرئيسي:	مشكور، محمد صادق
المجلد/العدد:	ع6,7
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2022
الصفحات:	19 - 33
رقم MD:	1463750
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EduSearch, IslamicInfo, HumanIndex
مواضيع:	النموذج التنموي، المنظومة التربوية، التنمية البشرية، المدارس العمومية، المغرب
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1463750

© 2026 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

للإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

مشكور، محمد صادق. (2022). المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والمدرسة العمومية في ضوء آفاق النموذج التنموي الجديد: المرحلة الثالثة نموذجا.مجلة آراء للعلوم الإنسانية والاجتماعية والقانونية، ع196,7 ، 19 - 33. مسترجع من http://:search.mandumah.com/Record/1463750

إسلوب MLA

مشكور، محمد صادق. "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والمدرسة العمومية في ضوء آفاق النموذج التنموي الجديد: المرحلة الثالثة نموذجا."مجلة آراء للعلوم الإنسانية والاجتماعية والقانونيةع6,7 (2022): 19 - 33. مسترجع من http://:search.mandumah.com/Record/1463750

© 2026 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والمدرسة العمومية في ضوء آفاق النموذج التنموي الجديد: "المرحلة الثالثة نموذجا "

مشكور محمد صادق

دكتور في القانون العام/ إطار بوزارة الداخلية

مقدمة:

شكل إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في 18 ماي 2005 من طرف جلالة الملك محمد السادس نصره الله، نقطة تحول بارزة في مسار العناية بالرأسمال البشري، تلقته ببالغ الارتياح مختلف الأوساط السياسية والإدارية والمدنية والحقوقية، بالنظر لما علق عليها من آمال عريضة في تجاوز حالات التأخر التي طبعت التنمية البشرية على مدى العقود السابقة، مساهمة في تديل المغرب لتصنيفات مؤشر الأمم المتحدة للتنمية البشرية.

و في ظل هذا الواقع غير المستساغ، والذي ولد نوعا من التوافق السلبي بين القهر الطبيعي و صور الإقصاء والتهميش والحرمان، ليتحول إلى واقع مأزوم، يلقي بظلاله على دينامية التنمية المستدامة في بعدها البشري. جاءت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ببرامج، جوهرها الأساس، هو محاربة الفقر والهشاشة والإقصاء والفوارق الاجتماعية و المجالية.

وبصرف النظر عن المرجعية التي تحكمت في بناء معالمها، والتي اجتهدت في المزج بين المرجعية المغربية وبين مبادئ ومعطيات التجارب الناجحة في بعدها العالمي، كان بديهيا، أن تحمل مستجدات إصلاحية جادة وعميقة وواضحة، تكمن في تبني مفاهيم جديدة، تعتبر الاستثمار في الرأسمال البشري الملاذ الحتمي للتنمية المستدامة.

ومنذ انطلاقتها، ساهمت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في خلق دينامية اجتماعية، تطورت عبر مجموعة من المراحل، أخرها المرحلة الثالثة. و من بين مجالات الاهتمام، التي ميزت برامجها، تلك المرتبطة بالمدرسة العمومية، التي استفادت من مجموعة من المشاريع، مست البنية التحتية والتجهيزات الأساسية والنقل المدرسي ومراكز الإيواء ..... مساهمة بذلك في تفكيك بعض ملامح أزمة المدرسة العمومية، التي تشير كل التقارير الوطنية والدولية إلى أنها معطوبة، تحتاج إلى تدخلات عمومية حاسمة، تتحقق فيها الالتقائية بين كل الفاعلين ذوي الارتباط بها.

وفي غمرة هذا التحدي، انخرط المغرب في نموذج تنموي جديد، هو بمثابة دعامة لمغرب الغد، جرى تصميمه من طرف المغاربة، مع المغاربة و من أجل المغاربة، ليشكل مقترحا لمسار تنموي جديد، ودعوة عامة للتعبئة الشاملة والعمل والتفاني قصد بناء المغرب الذي نطمح إليه جميعا[1].

وضمن تمفصلات هذا النموذج التنموي الجديد، تبرز المبادرة الوطنية للتنمية البشرية كواحدة من الإصلاحات الحيوية التي انخرط فيها المغرب مع بدايات القرن21، حيث مكنت إلى جانب برامج أخرى كنظام المساعدة الطبية، وتعميم التعليم، وفك العزلة عن العالم القروي وربطه بالشبكة الكهربائية، وكذا محاربة السكن غير اللائق، من تقليص العجز في المجال الاجتماعي، وتسجيل انخفاض ملموس في معدل الفقر. وهو استنتاج مهم للغاية، يحمل في طياته، مقدرة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على الانخراط في تنزيل تطلعات النموذج التنموي، وخاصة ما يرتبط بالمدرسة العمومية.

وعلى هذا الأساس نتساءل: هل تحقق الاقتدار للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية في معالجة بعض مظاهر أزمة المدرسة العمومية؟ و هل فعلا بمقدور المبادرة الوطنية للتنمية البشرية المساهمة في تنزيل التصورات الواردة في النموذج التنموي الجديد في الشق المرتبط بالمدرسة العمومية؟

الفقرة الأولى: معالم النهوض بالمدرسة العمومية في برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

من الناحية الموضوعاتية، واستنادا إلى مستجدات المرحلة الثالثة[2]، تحتكم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في تدخلاتها المختلفة والمتنوعة، إلى أربعة برامج أساسية[3]، تتميز بغنى وتنوع مكوناتها، ووضوح مجالات تدخلها، بناء على محددات معيارية، جاءت حاسمة في اعتبار التنمية البشرية فلسفة عامة تسعى إليها كل هذه البرامج، لكن وفق تصنيفات موضاعاتية، تميز بين الفئات المستهدفة، وطبيعة المشاريع الموجهة إليها، انسجاما مع التصورات التي خلص إليها التقييم المرتبط بالمرحلتين الأولى والثانية، والذي مفاده ضرورة الاستهداف المباشر للفئات المعنية بالتنمية البشرية مباشرة دون الاكتفاء بعناوين كبرى، تشمل أكثر من فئة اجتماعية. وبالرجوع إلى المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، يلاحظ الحضور المكثف لتدابير النهوض بالعملية التعليمية سواء في إطار العناية بالبنيات

[1] - النموذج التنموي الجديد: تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع/ ملخص. أبريل 2021. ص: 05.

[2] - يقصد بالمرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية البرامج المؤطرة لهذه الأخيرة خلال الفترة الممتدة ما بين 2019-2023.

[3] - يتعلق الأمر بالبرامج المؤطرة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مرحلتها الثالثة الممتدة من 2019 إلى 2023، وهي: برنامج تدارك الخصاص على مستوى البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية- برنامج مواكبة الأشخاص في وضعية هشة- برنامج تحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب – برنامج الدفع بالتنمية البشرية للأجيال الصاعدة.

التحتية للمدرسة العمومية وتجهيزاتها الأساسية، أو في إطار الدفع بالتنمية البشرية للأجيال الصاعدة في مجالي التعليم الأولي والدعم المدرسي.

أولا : تدارك الخصاص على مستوى البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية للمدرسة العمومية

على الرغم من المجهودات العمومية المبذولة في مجال النهوض بمنظومة التربية والتكوين، فإن حجم الخصاص المسجل في مجال البنايات التعليمية والتجهيزات الأساسية يبقى كبيرا، خصوصا بالوسط القروي. يصعب على القطاع الوزاري للتربية والتكوين الإلمام بكل اختلالاته ومشاكله، من زاوية قطاعية أحادية. لذلك، طرحت المقاربة التشاركية كأحد محددات التقائية كل التدخلات العمومية في احتواء أزمة المدرسة العمومية[1].

وفي هذا الصدد، برزت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية كواحدة من البرامج العمومية، المعتمدة لتجاوز جزء ليس بالكبير من المشاكل و الاختلالات. وتشكل المرحلة الثالثة منها منعطفا حاسما في النهوض بالبنيات التحتية والتجهيزات الأساسية للمدرسة العمومية، بالإضافة إلى الصحة والكهرباء والماء الصالح للشرب والمسالك والطرق والمنشآت الفنية.... مما يفيد، أن المشرع المغربي قد قوى من حضور المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في ميدان التعليم، وفق مقاربة نوعية تراعي بالأساس تحقيق الالتقائية مع برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي. و معلوم أن هذا الأخير يرمي إلى تحسين مؤشرات التنمية البشرية في مجالات الصحة والتعليم والكهربة والماء الصالح للشرب و المسالك والطرق.....في أفق تحسين ظروف عيش الساكنة القروية، وتلبية حاجياتها الأساسية. مع استحضار أن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تهدف من خلال برنامج تدارك الخصاص على مستوى البنيات التحتية والخدمات الأساسية بالمجالات الترابية الأقل تجهيزا إلى مواصلة تنفيذ الشق المتعلق بها في إطار برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي، بالإضافة إلى العمل على دعم الولوج للبنيات التحتية والخدمات الأساسية الميسرة للاستفادة من مخرجات البرامج الأخرى للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، كإنجاز المسالك للوصول إلى وحدات التعليم الأولي. وهكذا، ينصب اهتمام المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، على المحاور التالية:

[1] - د(ة) فتيحة بشتاوي : البرامج التنموية الإقليمية ومسألة الالتقائية: برنامج تنمية إقليم القنيطرة نموذجا" مساهمة في أشغال الندوة الوطنية حول موضوع :"البرامج التنموية للجماعات الترابية: بين مقتضيات النص و إكراهات الواقع" المنظمة بشراكة مع مجلس جهة فاس-مكناس ومؤسسة هانز زايدل الألمانية بمكناس يومي 31 وفاتح فبراير2020. منشورات مركز الدراسات في الحكامة والتنمية الترابية. طبعة 2020. ص:71.

- دعم الدواوير المستهدفة بالتركيز على خمسة محاور أساسية من بينها التعليم.
- دعم الولوج إلى البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية بالأحياء الهامشية والمراكز القروية الأقل تجهيزا من خلال مواكبة البرامج الأخرى للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، عبر إنجاز المشاريع التكميلية ذات الأثر الفوري، كالمسالك والمعابر المنجزة لتسهيل الولوج إلى وحدات التعليم الأولي.

مما لاشك فيه، أن ما يلاحظ في الوسط القروي، هو أن جزء من المشاكل التي تعوق ولوج التلاميذ والتلميذات إلى المدرسة العمومية، تتمثل في المسالك والمعابر غير المنجزة، ما يدفعهم إلى الانقطاع عن الدراسة، رغبة في اتقاء المخاطر التي قد يتعرضون لها جراء هذا الغياب، وخاصة بالمناطق الجبلية التي تعاني من سوء الأحوال الجوية إبان فصل الشتاء. فمن المعلوم أن كل جماعة ترابية قروية تشمل عدة قرى، تبعد عن بعضها مسافات طوال، حيث يستغرق الذهاب من قرية إلى أخرى عدة ساعات، مشيا على الأقدام أو على ظهور البهائم، وفي أحسن الأحوال على متن سيارات غير مريحة تركض وسط الغبار المتطاير والحجر المتناثر، ووسط الأوحال والمسالك الوعرة في الثلوج و بين الوديان والأنهار.

وانطلاق من هذا الواقع، ولتشجيع تمدرس الأطفال القرويين والاحتفاظ بهم بالأسلاك الدراسية سواء خارجيين أو داخليين، فإن الضرورة دعت إلى فك العزلة عن القرى و الدواوير و المداشر، وربط بعضها البعض، وذلك بشق الطرق وتعبيدها ومراقبتها وصيانتها، و كذلك ربط التجمعات السكنية القروية مجتمعة كانت أو متفرقة بطرق معبدة بالمدن الكبيرة والصغيرة، وتقريبها من التمدن والحضارة. وإعطاء الأولوية لبناء قناطر وجسور على الوديان و الأنهار لتسهيل التواصل بين التجمعات السكنية القروية.

وعل هذا الأساس، تهم التدخلات غير المباشرة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مجال التعليم، كل ما يتعلق بالمدرسة العمومية في تجهيزاتها ومرافقها الحيوية، كبناء الحجرات الدراسية للتلاميذ، و سكنيات وظيفية للأساتذة، وإنشاء المكتبات والقاعات المتعددة الوسائط، و بناء وتأهيل دورات المياه، والاهتمام بمحيط المدرسة من خلال بناء الأسوار أو تأهيل الأسوار القائمة، صيانة لحرم هذه المؤسسات التربوية. فضلا عن بدل الجهد لإنشاء ملاعب رياضية بسيطة توفر للناشئة التعليمية الظروف الملائمة للترفيه.

وضمن هذا الجهد العمومي، أولت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، أهمية قصوى لبناء وتجهيز دور الطالب والطالبة، التي تكتسي أهمية بالغة بالنسبة للفتيات المنحدرات من العالم القروي، خاصة اللواتي يواجهن صعوبات في مواصلة مسارهن الدراسي، وهي تلعب أدوارا مهمة، تتمثل في تقليص نسبة الانقطاع المبكر عن الدراسة في صفوف الفتيات، و ضمان تكافؤ الفرص بين الذكور والإناث في مجال التعليم.

ومنذ إطلاقها، لعبت دور الطالب والطالبة دورا بارزا في تجاوز العديد من المشاكل، التي كانت سببا مباشرا في تعثر الدراسة بالنسبة للعديد من التلاميذ والتلميذات المنتمين للعالم القروي، وهي مؤسسات أساسية تتميز بتوفير المبيت والمأكل والمشرب و توفير قاعات للمطالعة والانفتاح على تكنولوجيا المعلوميات والاتصال، بالإضافة إلى ممارسة الرياضة.

وتبعا لذلك، فإن تدخل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بات حاسما في تعزيز مراكز الإيواء، من خلال إحداث أو تأهيل دور الطالب والطالبة و الأقسام الداخلية، وفق المعايير التالية:

- استدامة التمويل.
- تحسين تسيير و إدارة مراكز الإيواء.
- الرفع من جودة الخدمات المقدمة.

ولا تقل هذه التدابير أهمية عن تلك المتعلقة بتحسين خدمات الإطعام المدرسي حسب مقاييس تراعي التحسين الكمي والنوعي للوجبات المقدمة في المطاعم المدرسية بالتنسيق مع وزارة الصحة، التي تتحمل المسؤولية كاملة فيما يخص وضع معايير النظافة والتغذية ونظام للمراقبة، المحددة في تنظيم حملات للكشف الصحي، مع التكفل بالحالات التي تعاني من اضطرابات صحية وتعلمية، وتجهيز الوحدات المتنقلة، والمراكز الصحية بمعدات الفحص (بصرية، سمعية، نطقية،...).

وإذا كانت البنية التحتية، تشكل أحد العوامل الأساسية المبكرة المساهمة في الحد من ظاهرة الهذر المدرسي، فإن تحسين جودة التعليم عن طريق دعم التمدرس، تعد أحد الروافد الأساسية المساعدة على تحقيق الجودة. والمراد بالدعم المدرسي كل الآليات الميسرة والمسهلة للعملية التعليمية بالنسبة لأبناء الفئات الهشة، التي تعوزها الفاقة في توفير ذلك. وعلى هذا الأساس تضع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية البعد النوعي المتعلق بجودة التعليم، وظروف التمدرس بالنسبة للتلاميذ في وضعية صعبة والمنحدرين من المناطق القروية والأحياء الحضرية المهمشة في قائمة التدابير المعول عليها في الدفع بالتنمية البشرية للأجيال الصاعدة.

ولعل ما يميز تدابير الدعم المدرسي أنها كثيرة ومتنوعة، فهي لا تقتصر على آلية واحدة، بل ثمة آليات كثيرة، تتصورها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في تحسين المحيط المدرسي وظروف التمدرس وخاصة عبر آلية النقل المدرسي، الذي يكتسي أهمية خاصة في دعم تكافؤ فرص ولوج التعليم الإلزامي، و تحفيز التلاميذ و الفتيات على الالتحاق بالمدارس، وبالتالي المساهمة في تراجع نسبة الهذر المدرسي.

والجدير بالذكر، أن تدخل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في احتواء جزء من مشاكل المدرسة العمومية بالوسط القروي، لا يتم بشكل عشوائي، بل يستمد وجدوده وكينونته من التشخيصات التشاركية التي يجري انجازها على صعيد كل العمالات والأقاليم، وهي تشاركية لأنها تضمن مشاركة كافة الفاعلين المتدخلين في العملية التعليمية من القطاع الوزاري الوصي و الجماعات الترابية والسلطة المحلية و المجتمع المدني و الأطر الإدارية والتربوية، والتي تساهم جميعها في بدل الجهد لجمع كافة المعطيات حول واقع المؤسسات التعليمية، وتحديد طبيعة المشاكل و الاختلالات التي تعاني منها، وتقديم مقترحات حول طبيعة التدابير التي ينبغي الانخراط فيها بالنسبة لكل مدرسة عمومية على حدى، مع تحديد جدول زمني يراعي الأولويات الاستعجالية التي تفرض ذاتها على الفاعل الترابي المشرف على تدبير ورش المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في إطار مخطط التنمية البشرية المتعدد السنوات.

وفي إطار هذا الضوء المبدئي العام، تسير المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في اتجاه الاهتمام بالبنية التحتية للمدرسة العمومية، لأن أداء هذه الأخيرة لوظيفتها لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال التفاعل والتواصل الإيجابي مع المحيط التربوي، واستبطان وظيفة المؤسسة كعنصر فعال في حياة الساكنة القروية، وهذا يفرض تعميق الانفتاح على المحيط. وبالنتيجة، فإن انخراط الساكنة القروية في دعم وتشجيع أبنائها على الولوج إلى المؤسسات التعليمية ضروري، ويتأثر بمدى استفادة هذه الساكنة من الربط بالكهرباء والماء الصالح للشرب والولوج إلى المرافق الصحية، ومختلف الخدمات الضرورية المتمثلة في الحجرات الدراسية والقاعات والتجهيزات لضمان عملية تعليمية تتميز بالجودة و الإنصاف والشمولية، في سبيل الارتقاء بالمدرسة العمومية إلى بنية تعليمية جاذبة لا طاردة للتلاميذ والتلميذات.

ولا أذل على أهمية هذه الدينامية، الأرقام المهمة التي حققتها مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في هذا الباب، حيث بلغ عدد التلاميذ الذين استفادوا من حصص الدعم المدرسي عبر ربوع المملكة ما مجموعه 49000.00، وبلغ عدد دور الطالب والطالبة التي جرى مواكبتها 1056 وحدة، بطاقة استيعابية تصل إلى 96631 تلميذ وتلميذة. ووصل عدد حافلات النقل المدرسي التي تم اقتناؤها ما مجموعه 482 حافلة للنقل المدرسي لفائدة أزيد من 32800 تلميذ وتلميذة، موزعين على 352 جماعة ترابية.

وتبقى هذه الأرقام مهمة ودالة، لأنها تعكس حجم المجهود العمومي المبذول في إطار المبادرة الوطنية للتنمية برسم مرحلتها الثالثة على مستوى تأهيل المدرسة العمومية، والتي تسير في اتجاه دعم هذه الأخيرة، ومساعدتها على الإنعتاق من حالات التأخر التي سجلتها كل التقارير الوطنية والدولية حول حالتها المأزومة.

ثانيا: الدفع بالتنمية البشرية للأجيال الصاعدة في مجال التعليم الأولي

بالرجوع إلى الميثاق الوطني للتربية والتكوين وتحديدا المادة 64[1]، التي تنص على ما يلي: "يلتحق بالمدرسة الابتدائية الأطفال الوافدون من التعليم الأولي بما فيه الكتاتيب القرآنية، وبصفة استثنائية الأطفال الذين لم يستفيدوا من التعليم الأولي والذين بلغوا ست سنوات كاملة من العمر". وضمن هذا السند القانوني، يندرج الاهتمام بالتعليم الأولي، و مرد ذلك إلى أهميته وحيويته في تعزيز تطور الفرد، كما يساعد في صحوته الفكرية وتطوره البدني والنفسي والحركي والاجتماعي[2]. فهو يعتبر القاعدة الصلبة، التي ينبغي أن ينطلق منها أي إصلاح، بالنظر لما يخوله للأطفال من اكتساب مهارات وملكات نفسية ومعرفية، تمكنهم من الولوج السلس للدراسة، والنجاح في مسارهم التعليمي، وبالتالي التقليص من التكرار والهذر المدرسي. كما أنه يؤكد مبدأ الاستثمار الأمثل للموارد البشرية باعتباره ضرورة ملحة للرفع من أداء المدرسة العمومية[3].

و من هذا المنطلق، جعلت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من دعم وتعميم التعليم الأولي في الوسط القروي، والمناطق النائية محورا ذا أولوية لتنمية الرأسمال البشري للأجيال الصاعدة، انطلاقا من العمل على ثلاثة أهداف أساسية[4] تتجلى في الآتي:

- العمل على توفير خدمات التعليم الأولي في المناطق القروية والنائية التي لا تشملها تدخلات وزارة التربية الوطنية.
- ضمان جودة خدمات التعليم الأولي لتجاوز إشكالية عدم تجانس الأنظمة الحالية.
- تعزيز الوعي لدى كافة الفرقاء بأهمية التعليم الأولي للرفع من الطلب، وخاصة فيما يتعلق بتعليم الفتيات.

وفي هذا الإطار، فإن المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، اعتبرت دعم التعليم الأولي محورا أساسيا ضمن برامجها، جسدتها الاتفاقية التي وقعت أمام جلالة الملك محمد السادس نصره الله بين وزارتي الداخلية والتربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، الهادفة إلى دعم تعميم التعليم الأولي خاصة في المجال القروي[5].

---

[1] - قانون إطار رقم 51.17 يتعلق بمنظومة التربية والتكوين: الظهير الشريف رقم 1.19.113 مؤرخ في 07 ذي الحجة 1440 الموافق ل 09 غشت 2019.

[2] - تفعيل المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية:"دعم تعميم التعليم الأولي " ص:8.

[3] - الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في اليوم الوطني حول التعليم الأولي بتاريخ 18 يوليوز2018.

[4]- تفعيل المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية:"دعم تعميم ..... "مرجع سابق، ص:13.

[5] - تفعيل المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية:"دعم تعميم ..... "مرجع سابق، ص:22.

وانسجاما مع هذا المجهود العمومي الكبير، ورغبة من التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية في تعميق النقاش، وتوسيع دوائر التشاور حول السياسات المندمجة لتنمية الطفولة المبكرة، وخاصة ما يتعلق بمحور التعليم الأولي، نظمت مناظرة وطنية تحت شعار**"تنمية الطفولة المبكرة، التزام من أجل المستقبل"** يومي 19 و20 شتنبر2019، والتي خلصت إلى حتمية توفير عرض متجانس للتعليم الأولي وتعميمه، خاصة بالمجال القروي، لمحاربة الهذر المدرسي، فضلا عن تنظيم حملات للتوعية و التحسيس في صفوف المستهدفين بأهمية هذا الموضوع، وانعكاساته الإيجابية على الطفل والأسرة والمجتمع[1].

ويستمد هذا الاهتمام مصادره من المعطيات الرسمية، التي تشير إلى أنه رغم المبادرات العمومية وشبه العمومية والخاصة و الجمعوية لتيسير الولوج إلى التعليم الأولي وتحسين مستواه، فإن العرض لا زال غير كاف وغير متجانس من حيث الجودة. كما أن 48 بالمائة من الأطفال فقط في سن التعليم الأولي متمدرسون. و في سنتي 2016 و2017، لوحظ أن حوالي 700 ألف طفل لم يلتحقوا بالتعليم الأولي[2]، وفي المناطق القروية بلغ متوسط الالتحاق بالتعليم الأولي 35 بالمائة[3].

ومن المؤكد، أن هذه المعطيات الرقمية، تبرز دور المبادرة الوطنية للتنمية البشرية كأداة رئيسية للمساعدة على النهوض بالتعليم الأولي بالمجال القروي، في الوقت الذي تؤكد فيه كل الدراسات على أهمية وحتمية التعليم الأولي، كأحد أكثر الوسائل قوة وثباتا في ضمان مسار دراسي سليم.

وتجدر الإشارة إلى أن تدخلات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في هذا المجال مؤطر باتفاقية الإطار التي وقعت بين وزارتي الداخلية والتربية الوطنية والتكوين المهني، المشار إليها أعلاه، وهي تضبط التزامات محكومة بتواريخ معلومة، وبمعطيات رقمية يجب الوصول إليها، اعتمادا على مستويين اثنين؛ أما المستوى الأول فيتمثل في إعادة تهيئة 5000 وحدة خاصة بالتعليم الأولي و إنشاء 100000.00 وحدة جديدة للتعليم الأولي. في حين يتمثل المستوى الثاني في تغطية تكاليف تسيير السنتين الأوليين بالنسبة للوحدات الحديثة النشأة. وهي أرقام جديرة بالتحليل، بالنظر إلى حجم التغيير الذي ستحدثه في المدرسة العمومية في الشق المرتبط بالتعليم الأولي، والذي سيساهم في فتح آفاق رحبة أمام أطفال القرية المغربية. وفي غضون ذلك، تعتبر مرحلة تدبير وحدات التعليم الأولي انتقالية، تتميز بالانفتاح على

[1] - الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في الدورة الأولى للمناظرة الوطنية للتنمية البشرية، التي افتتحت يوم الخميس 19 شتنبر2019 بالصخيرات تحت شعار"**الطفولة المبكرة: التزام من أجل المستقبل**".

[2] - ذ عبد الرحيم العسري : "المغرب يقبل على تعميم التعليم الأولي في المناطق القروية والنائية" جريدة هسبريس الالكترونية، 12 شتنبر 2019.

[3] - ذ عبد الرحيم العسري : "المغرب يقبل على تعميم التعليم الأولي ....." مرجع سابق.

جمعيات المجتمع المدني، التي تستند في انتقائها على مجموعة من المعايير المتعلقة بالكفاءة والخبرة و التنظيم، طبق عقود برامج تحدد الطرق العملية لتنفيذ المشاريع، منها قائمة الدواوير المعنية، وعدد وحدات التعليم الأولي المحدثة، وكذلك عدد ومواقع مشاريع تهيئة وحدات التعليم الأولي من جهة، ومن جهة ثانية التنصيص على التزامات اللجان الإقليمية للتنمية البشرية المحددة في التمويل والانجاز[1].

وإذا كان التعليم الأولي هو أحد العوامل الأساسية المبكرة، المفيدة في الحد من ظاهرة الهذر المدرسي، فإن ترجمة هذا التصور أخد مجراه في حجم المنجزات التي باشرتها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على صعيد كل العمالات والأقاليم. وبناء عليه، ومنذ انطلاق المرحلة الثالثة في سنة 2019، بلغ عدد وحدات التعليم الأولي التي افتتحت ما مجموعه 2734 وحدة بالوسط القروي. وخلال الموسم التربوي الذي نحن بصدده، يعني 2021-2022 جرى افتتاح 3365 وحدة إضافية لفائدة 120000 طفل[2]. واللافت في هذه الوحدات، هو أنها تخضع في بنائها وتهيئتها لدفتر تحملات خاص، يتضمن مجموعة من الشروط الصارمة التي ينبغي الالتزام بها، منها شكل القسم وطبيعة التجهيزات التي يحتويها وفضاء للألعاب .....بما في ذلك دورة المياه الخاصة بالطفل، وغير المفتوحة في وجه باقي تلاميذ المدرسة العمومية. مما يدل دلالة قطعية على أن الأمر لا يتعلق فقط بتدبير أزمة الخصاص، بل بمنظور استراتيجي ممتد في الزمان.

وإذا كانت هذه الأرقام تتضمن قيمة مضافة و تعكس إيجابية الدور الذي تضطلع به المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في تأهيل وحدات التعليم الأولي، فإنها تترجم حجم الخصاص المهول المسجل في عدد هذه الوحدات، حيث يتبين أن المدارس العمومية المستفيدة تعاني من غياب تام لوحدات التعليم الأولي، علما أن هذه الأخيرة تشكل نواة أساسية في تطوير القدرات الاستيعابية لدى الأطفال المتراوحة أعمارهم ما بين ثلاث وست سنوات.

الفقرة الثانية: أفاق مساهمة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في النهوض بالمدرسة العمومية في ضوء آفاق النموذج التنموي الجديد

توجد المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في قلب المستجدات التي حملها النموذج التنموي الجديد، انطلاقا من التقييم الذي خلص إليه هذا الأخير بخصوص المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والذي مفاده أن هذه الأخيرة تندرج ضمن خانة الإصلاحات الحيوية التي انخرط فيها المغرب مع بداية القرن 21. لذلك فهي فلسفة اجتماعية مستمرة في

[1] - تفعيل المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية:"دعم تعميم ..... "مرجع سابق،ص:23.

[2] - أرقام مستقاة من صفحة التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية بشبكات التواصل الاجتماعي المفتوح: Facebook.

زمن الإصلاح بالمغرب، تفرض نفسها ضمن الآفاق الرحبة التي يستشرفها النموذج التنموي الجديد، وتحديدا في الجوانب ذات الصلة بالمدرسة العمومية.

أولا: التقائية جوانب الاهتمام بالمدرسة العمومية بين المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والنموذج التنموي الجديد

يندرج النموذج التنموي الجديد في سياق التفكير الجماعي حول التصورات العامة، التي من المقرر أن تحكم دينامية التنمية في أبعادها المجالية والإنسانية، للانتقال إلى مغرب مزدهر، مغرب الكفاءات، مغرب الإدماج والتضامن، مغرب الاستدامة والجرأة. ويستوجب هذا الطموح في جوهره تعبئة كل إمكانات البلاد عبر وضع العنصر البشري في صلب أولويات السياسات العمومية، سواء باعتباره فاعلا أو مستفيدا من نتائج التنمية. ويتوافق هذا الطموح مع الانتظارات المستعجلة المعبر عنها من طرف مواطنين تواقين إلى المشاركة والتمكين والاعتراف، انسجاما مع أهداف تنموية محددة، في أفق الارتقاء بالمملكة المغربية، لتتبوأ مكانتها ضمن الثلث الأول من ترتيب الدول في عدة مجالات مع مطلع سنة 2035. المستجد في النموذج التنموي هو التركيز على المدرسة العمومية. لأن النهوض بها يجسد الأساس اللازم والشرط الضروري لتجويد الرأسمال البشري، من أجل مغرب الكفاءات، ومن ثمة فهي تعتبر مدخلا جوهريا لتحريك آليات الارتقاء الاجتماعي، ولتمكين المغرب من التحسين الكبير لترتيبه ضمن التصنيفات العالمية ذات الصلة، وذلك بفضل الترسيخ القوي لاقتصاد المعرفة[1]. ويأتي في مقدمة التحديات التي سطرها النموذج التنموي الجديد، في سبيل الارتقاء بأداء المدرسة العمومية، ما يستنبط من التدابير التالية[2]:

- تعليم ذو جودة للجميع: فالمدرسة العمومية يجب أن تمكن كل متعلم من اكتساب المهارات الأساسية لضمان اندماجه الاجتماعي، ودعم نجاحه الأكاديمي والمهني، كما يجب أن تصبح المدرسة العمومية بوتقة لتكوين شباب متفتح يطور ذاته ويصنع مستقبل المغرب، من خلال تلقينه معنى الاستقلالية والمسؤولية وأخلاقيات مطبوعة بالقيم الإنسانية الراسخة في الهوية المغربية، وفكر منفتح، وقدرة على التأقلم مع التحولات السريعة التي يعرفها العالم. لذلك فإن النموذج التنموي الجديد يدعو إلى نهضة تربوية حقيقية لتحسين جودة التعليم بشكل جوهري، و إعادة وضع المدرسة العمومية في صلب المشروع المجتمعي للمغرب[3].

[1] - النموذج التنموي الجديد: تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع/ ملخص. أبريل 2021. ص: 10.

[2] - النموذج التنموي الجديد: تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع: التقرير العام". ص: 93.

[3] - النموذج التنموي الجديد: تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع: التقرير ....." . مرجع سابق، ص: 93

- في أفق 2035، يجب أن يمتلك أزيد من 90 بالمائة من التلاميذ المهارات المدرسية الأساسية عند نهاية مرحلة التعليم الابتدائي[1].
- تعزيز و استكمال رؤية 2030 والقانون الإطار المنبثق عنها: وخاصة ما يتعلق بتعميم التعليم الأولي[2].
- الاستثمار في تكوين وتحفيز المدرسين قصد جعلهم الضامنين لنجاح التعلمات: لأن جودة أي نظام تعليمي يحددها مستوى المدرسين العاملين به، لذلك ينبغي الشروع في إجراء تغيير عميق في مهن التدريس، من خلال العمل على التحسين الجوهري لجودة تكوين المدرسين، وتصور مسار مهني جديد للمدرس يهدف إلى جاذبية هذه المهنة لدى الطلبة المتفوقين[3].
- تطوير تعليم أولي ذي جودة، مرتكز على سياسة قوية للطفولة المبكرة، تعطى فيها الأولوية لتنمية شخصية الطفل، ويتوفر على مكونين يحظون بالتثمين، و يستفيدون من تكوينات تتوج بشهادات[4].
- وضع آلية لمحاربة الهذر المدرسي تتيح التدخل عند كل مرحلة من مراحل الحياة المدرسية للطفل لأجل تجنب تراكم فجوات التعلم، والحد من مخاطر الانقطاع عن المدرسة، والرفع من فرص النجاح الأكاديمي والمهني[5].
- تثمين مسار التعليم المهني بجعله مسلكا جذابا يمنح فرص عمل ملموسة في سوق الشغل[6].

إن ما يسترعي الانتباه في هذه التدابير، أنها تتميز بالوضوح والبساطة، وبالواقعية، وهذا هو الأساس، فهي قابلة للتنزيل، ولا تطرح أية صعوبات في تنفيذها، وتوحي أنها وضعت على أساس واقع أزمة الحكامة التي ميزت مسار تدبير منظومة التربية والتكوين على مدى العقود السابقة. وسيكون لها الأثر الكبير في تحسين مؤشرات التمدرس، شريطة التزام الحكامة كفلسفة وكأداة غداة إعداد وتنفيذ البرامج الحاملة لها. و هي حاضرة وبقوة في صلب برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. فهي من التدابير التي اشتغلت عليها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية منذ انطلاقتها، وتحديدا في المرحلة الثالثة، وعيا من المشرع بجسامة المشاكل التي تتخبط فيها المدرسة العمومية، و رغبة منه في تنويع المسؤوليات، وبالتالي العمل على إقحام المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في هذا الباب. مما يفسر أن قضايا المدرسة

[1] - النموذج التنموي الجديد: تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع: التقرير.....". مرجع سابق، ص: 93

[2] - النموذج التنموي الجديد: تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع.....". مرجع سابق، ص: 93

[3] - النموذج التنموي الجديد: تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع.....". مرجع سابق، ص:93

[4] - النموذج التنموي الجديد: تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع.....". مرجع سابق، ص:94

[5] - النموذج التنموي الجديد: تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع.....". مرجع سابق، ص:94

[6] - النموذج التنموي الجديد: تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع.....". مرجع سابق، ص:94

العمومية ليست من المستجدات الطارئة على المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بل هي من صميم أولوياتها، والتي حققت فيها تراكمات مهمة، ساهمت في تحسين مؤشرات التمدرس بالنسبة للفئات المستهدفة بمشاريعها. وعليه، فإن النموذج التنموي الجديد جاء بمقترحات وتصورات تجد صداها في مخرجات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، كتعميم التعليم الأولي ومحاربة الهذر المدرسي، والتي شكلت على الدوام مفاتيح مساعدة للتخلص من بعض عوائق تحديث المدرسة العمومية. وهكذا نجد أن التعليم الأولي حرمت منه أجيال و أجيال، وخاصة بالوسط القروي، حيث كان هناك انعدام تام لهذا النوع من التعليم، مما أثر سلبا في ديمومة واستمرارية الناشئة في مسار الدارسة، وهذا يعتبر أحد العوامل المسؤولة عن ظاهرة الهذر المدرسي. ومعلوم أن هذه الأخيرة كانت وما زالت أحد السلبيات التي عرقلت تطور مؤشرات التمدرس بالمغرب. بالإضافة إلى العوامل الأخرى المرتبطة بمحيط المدرسة من نقل مدرسي وإطعام وإقامة وغير ذلك.....وهذا يعني أن المشرع المغربي كان على وعي تام بأهمية هذه الأولويات. لذلك حاول بين الفينة والأخرى إدراجها في إطار سياسات قطاعية مختلفة، قناعة منه، أن معالجة ولو جزء يسير من الاختلالات مفيد من الناحية العملية، بدل ترك الظاهرة تتفاقم سنة بعد أخرى.

كما ينبغي التأكيد على حقيقة أساسية، وهي في غاية الأهمية، مفادها أن هذه الالتقائية حول طبيعة الإصلاحات المنتظر القيام بها للنهوض بالمدرسة العمومية، تؤكد على أن عملية الإصلاح بالمغرب غير محكومة بنظرة إيديولوجية ضيقة، تختلف من حكومة إلى أخرى، ومن قطاع وزاري إلى آخر. لذلك نجد، أن جميع التشخيصات متقاربة، وتكاد تقترح نفس التدابير لتجاوز الأزمة، وهذا جد ايجابي بالنسبة لسياسة الإصلاح في المغرب، فالأيديولوجيا غير حاضرة، بل النقاش دائما منصب على فعالية الإصلاح، ومدى مقدرته على معالجة مظاهر الأزمة التي طرحته من حيث الأصل.

ويمكن تفسير هذا التقارب في التصورات، بالإجماع الحاصل حول أزمة منظومة المدرسة العمومية. وهي أزمة كانت ومازالت تتجاوز إمكانات وقدرات قطاع التعليم، الذي تعذر عليه معالجة جميع مشاكل المدرسة العمومية. وبناء عليه، جرى اعتماد حلول تشاركية، فتحت المجال لتدخل بعض القطاعات الوزارية، قصد المساهمة في النهوض بالمدرسة العمومية. وتعد وزارة الداخلية، واحدة من تلك القطاعات التي انفتحت على جزء من مشاكل المدرسة العمومية. ولا مندوحة، والحال هذه، من الجزم بإيجابية هذه المقاربة، وآثارها الايجابية على المدرسة العمومية.

وبناء عليه، يمكن القول أن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، مؤهلة للانخراط في دينامية الإصلاح التي جاء بها النموذج التنموي الجديد، وهي على دراية وظيفية واضحة حول السبل الممكنة لتنزيل التصورات المضمنة في هذه الدينامية، وهذا يعتبر عنصرا إيجابيا، سيساهم لا محالة في إدارة التدابير التي وضعها النموذج التنموي الجديد في هذا الباب.

ثانيا: دور المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في تنزيل تدابير النموذج التنموي الجديد حول المدرسة العمومية

تعد المبادرة الوطنية للتنمية البشرية واحدة من المداخل التي يجب أن تسود تنزيل الرؤية الإصلاحية المضمنة في النموذج التنموي الجديد، في الميادين المرتبطة بتثمين وتأهيل الرأسمال البشري. ومرد ذلك إلى الرصيد التراكمي من الممارسة، ليس فقط على مستوى عدد السنوات، بل كذلك ما يتعلق بالتجربة بإيجابياتها وسلبياتها، والتي تعتبر عامل جذب إيجابي، لتوظيفها في بلورة المشاريع المبتكرة في سياق هذا النموذج. فمن المعلوم أن الاهتمام بقضايا المدرسة العمومية ليس جديدا على المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. فهي تستمد وجودها منذ انطلاقة هذا الورش الهيكلي الكبير من خلال دور الطالب والطالبة ومنح الإطعام المدرسي و عملية مليون محفظة، ثم لاحقا المساهمة في تعميم التعليم الأولي بالوسط القروي و اعتماد آليات للدعم المدرسي. وهذا كاف لتبرير حتمية الاستناد على المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في ترجمة جزء من تصورات النموذج التنموي الجديد إلى قرارات تنفيذية. وهكذا يمكن للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وهي تحمل كل هذا الرصيد، مع الوعي الكبير الذي تحقق إبان ممارستها، أن تقرن كل ذلك بسياقات حاسمة، وبخيارات استراتيجية، ستحدث تغييرات عميقة في طبيعة ومحتوى البرامج والمشاريع المنبثقة عن هذا النموذج. وهو أمر يمس في العمق فلسفة ورؤية النموذج التنموي الجديد.

و من منظور آخر، سيلعب النموذج التنموي الجديد دور المجدد لدينامية المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، حيث سيفرض عليها ضرورة التكيف مع المستجدات التي حملها، و هي مستجدات بطبيعتها جديدة ومجددة، تكتنز ضمن طياتها تصورات تقطع مع الماضي، وتتطلع إلى المستقبل.

وانسجاما مع متطلبات تحديث المدرسة العمومية، ينبغي التأكيد على أن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بمقدورها المساهمة في إحداث التحولات الضرورية، التي يطمح إليها النموذج التنموي الجديد. ولعل من بين الأمور التي ركز عليها هذا الأخير، تلك المتعلقة بتعميم التعليم الأولي، كمحدد أساس لبناء مدرسة عمومية حقيقية، تمكن التلاميذ المغاربة من اكتساب التعلمات الأساسية. ومن ثمة، فإن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية مؤهلة وإلى أبعد الحدود، للمساهمة في تعميم التعليم الأولي بالنظر إلى تجربتها وتراكماتها في هذا الباب، وبناء على التزاماتها الممتدة في الزمن والمكان، المؤطرة بمخططات التنمية البشرية المتعددة السنوات. وبالنتيجة، فهي شريك حقيقي، وفعلي، ولديها الاقتدار المهني في معالجة جزء من إشكاليات المدرسة العمومية.

ولعل ما يؤشر على استمرارية حضور المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في صلب استراتيجية النهوض بالمدرسة العمومية، مذكرة وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، التي أرست أولويات ضمان التعليم الأولي للأطفال من بوابة تحقيق توصيات النموذج التنموي الجديد، من خلال التنسيق مع مصالح العمالات والأقاليم فيما يخص

توطين الوحدات المحدثة من طرف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والاطلاع على حضور التعليم الأولي بالعالم القروي[1].

وكذلك من بين الأمور التي تثير الانتباه في باب أهمية المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالنسبة للمدرسة العمومية، مهامها التكميلية التي تباشرها في مجال الدعم المدرسي، والذي تندرج ضمنه دور الطالب والطالبة، وآليات الدعم والتقويم الموجهة إلى التلاميذ والتلميذات، الذين يعانون من ضعف القدرات الإدراكية. وهي متطلبات، ستستمر ما دامت واردة في تصورات النموذج التنموي الجديد، خاصة و أنها في متناول المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي حققت فيها منجزات كبيرة ومهمة.

وبالمقابل، و حتى تستطيع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، الانخراط بحكامة في تنزيل طموحات النموذج التنموي الجديد، فإنها مدعوة إلى تحديث جهاز اشتغالها فيما يخص الكفاءات وطرق العمل والاعتماد الكبير على الرقميات بالنظر إلى آثارها من حيث تحقيق التحول السريع، لأن السرعة والفعالية والجودة جلها أهداف تسعى إليها الإدارة الالكترونية في سبيل الرفع من جودة الخدمات المقدمة، وتقليص المدة الزمنية لهذه الأخيرة، وتقريب وإرساء إدارة سهلة الولوج. كما أن تحسين أدائها، يقتضي تبسيط مساطر إعداد وتنزيل المشاريع، ومراعاة الكفاءة والخبرة و الفاعلية في تكوين أجهزة الحكامة، وخاصة اللجان الإقليمية والجهوية للتنمية البشرية، مع استحضار ضرورة الارتقاء بأقسام العمل الاجتماعي إلى مستوى مراكز جهوية وإقليمية للتنمية البشرية تدبر – تحت إشراف السادة الولاة والعمال- من طرف كفاءات بشرية تكرس ثقافة الأداء والنتائج. مستفيدة من مزايا الشخصية الاعتبارية التي تضمن لها الاستقلالية القانونية في اكتساب الحقوق والتحمل بالواجبات، وهي قفزة قانونية ستساهم في تجويد وتسريع وتيرة اشتغال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على الصعيد الترابي. ومن شأن اعتماد هذه التغييرات في منظومة تدبير برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أن تجعل العلاقة بين هذه الأخيرة والفئات المستهدفة أكثر انسيابية وشفافية.

وعموما، يمكن الجزم، بأن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لديها الاقتدار الكبير للمساهمة بفاعلية واحترافية في تنزيل التصورات المضمنة في النموذج التنموي الجديد، لأن لديها من التجربة والمكتسبات والتراكمات ما يؤهلها للاضطلاع بهذا الدور، غير أن ذلك يتوقف على إجراء تغييرات جذرية في طريقة وبنيات اشتغالها باتجاه مزيد من الحكامة المؤسساتية والإدارية.

[1] - مذكرة وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة الموجهة إلى مدراء الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين لتنزيل البرنامج الحكومي وضمان التعليم الأولي للأطفال. الصادرة بتاريخ 14 يناير 2022.

خاتمة:

هل سينهي النموذج التنموي الجديد أزمة المدرسة العمومية؟ وهل ستساهم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في هذا المجهود؟ يشكل النموذج التنموي الجديد قيمة مضافة في دينامية التغيير بالدولة المغربية، لأنه نتاج للذكاء الجماعي للمغاربة، وهذه واحدة من الايجابيات التي تميز هذه التجربة الفريدة، وسيكون لها ما بعدها في إحداث تحولات جذرية، ولاسيما ما يتعلق بالمدرسة العمومية، حيث بدأت تتبلور البدايات الأولى للتدابير الرامية إلى تجويد المنظومة التربوية، وبلوغ النهضة التربوية المنشودة، والمتمثلة في تحديد السن الأقصى لولوج مهن التربية والتكوين في 30 سنة. و كذلك توقيع اتفاق مهم بين المركزيات النقابية الأكثر تمثيلية، ووزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، من مخرجاته إحداث نظام أساسي محفز وموحد يشمل جميع فئات المنظومة التربوية في غضون سنة 2022[1]، إلى غير ذلك من التدابير التي ستشمل بالأساس العمل على تسريع وتيرة تحول المدرسة المغربية، حتى تستجيب لمعايير الجودة، وتعزيز الإنصاف على المستويين المجالي والاجتماعي[2]. وضمن هذه الآفاق الرحبة، تبرز المبادرة الوطنية للتنمية البشرية كنموذج للسياسات العمومية الحيوية، التي ستلعب دورا وظيفيا في ضمان تنزيل حقيقي وفعلي للطموحات التي جاء بها النموذج التنموي الجديد. غير أن توظيفا إيجابيا لتجربة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، يقتضي الارتقاء بها إلى مستوى سياسة عمومية حكومية شاملة بناء على نظرة عميقة لواقع الحال وللتحديات المطروحة.

[1] - الاتفاق الموقع بين الحكومة ونقابات التعليم بحضور رئيس الحكومة بتاريخ 18 يناير 2022.

[2] - كلمة السيد شكيب بنموسى وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة بمناسبة اليوم العالمي للتعليم، الذي يصادف 24 يناير2022.